" مشروع " تمكين المرأة من أجل القيادة

ورقة سياسات
"تضمين إحتياجات النوع الإجتماعي في الإحتياجات التنموية للمناطق المحلية"
نحو بيئة ممكنة
للنساء

الأزرق/ مبادرة "إيد بإيد بنحمي الام والوليد"
2020

WE4L Women Empowered for Leadership
Hivos people unlimited
الشبكة العربية للتربية المدنية Arab Network for Civic Education ANHRE
Ministry of Foreign Affairs of the Netherlands

الفهرس

المقدمة 3
عن المشروع 4
منهجية إعداد الورقة 5
أهداف الورقة 5
السياق القانوني 6
مبادرة الأزرق كتطبيق عملي/المشكلة 7
تحليل المشكلة التي تناولتها المبادرة 8-9
استخلاصات من عمل المبادرة 10
توصيات الورقة 11

مقدمة

تتنوع آليات وإجراءات مخاطبة السلطات العامة الا أن المعايير الدستورية والدولية تشير الى انه يجب كفالة حق الافراد في مخاطبة السلطات العامة فيما يتعلق بحياتهم والسعي الى تحسينها، وعلى السلطات العامة أن تستمتع الى مطالبهم وتأخذها بعين الاعتبار عند وضع التشريعات والسياسات والممارسات.

كفل الدستور الأردني حق الأفراد في مخاطبة السلطات العامة فيما ينوبهم من أمور شخصية أو فيما له علاقة بالشؤون العامة[1]، ولعل من أهم وسائل المشاركة والتواصل بين جمهور المواطنين والمؤسسات العامة هو الجهود والنشاطات التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني والمحلي في كافة مناطق المملكة وما تتوصل إليه من مخرجات تشكل أولوية لدى المواطنين.

وعليه، تأتي هذه الورقة ضمن هذا السياق الدستوري والحقوقي لتفعيل وزيادة ماركة المواطنين في عمليات تحديد الالولويات والاحتياجات التنموية المحلية بكافة اشكاليها ضمن القنوات المؤسسية المخولة والمختصة بذلك.

كما تم التأكيد على كفالة الحقوق كأحد الاولويات الوطنية للحكومة الأردنية من خلال الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان،[2] ولا سيما تعزيز وتمكين النساء والفتيات وذلم من خلال والاستراتيجية الوطنية للمرأة الاردنية ورؤية[3] الأردن 2025.

عن المشروع

تأتي هذه الورقة كأحد مخرجات مشروع "تمكين المرأة من أجل القيادة" الذي تنفذه الشبكة العربية للتربية المدنية[1]
بالشراكة مع تسعة مؤسسات مجتمع محلي في تسعة مناطق في محافظات المملكة وبالشراكة مع منظمة هيفوس وبدعم من وزارة الخارجية الهولندية حيث يهدف المشروع الى إشراك النساء في المناطق المستهدفة في عمليات صناعة القرار وتبني إتجاهات مراعية للمساواة في النوع الإجتماعي للتأثير في القرارات السياسية والمجتمعية والاقتصادية، بالإضافة الى تمكينهم للتأثير في الرأي العام الذي من شأنه تحقيق المساواة في النوع الإجتماعي.
حيث يهدف المشروع ومن خلال تنفيذ مبادرات كسب تأييد مجتمعية حساسة للنوع الإجتماعي، لتعزيز قدراتهن ومهاراتهن اللازمة للمشاركة في الحياة العامة وصنع القرار وخلق آليات حوار
مع صناع القرار وتسليط الضوء على أولويات النوع الإجتماعي في المجتمعات المحلية للتأثير على خطط التنمية في المجالس المحلية والبلدية

منهجية إعداد الورقة

تم الإستناد في هذه الورقة على العديد من الاجراءات والعمليات البحثية والتحليل العلمي للخلوص الى نتائج تتوافق مع الاحتياجات الحقيقية والواقعية لأهالي المنطقة، وعليه تم القيام بالعديد من الخطوات والإجراءات، يُمكن تَلخيصها في الآتي:

- الإنطلاق من مقاربة الحقوق والواجبات كأحد عناصر ومكونات المواطنة التي كفلها الدستور الأردني.
- مراجعة وتحليل كافة الوثائق والخطط التي تم تطويرها من المؤسسات ذات العلاقة للمنطقة المستهدفة سواء دليل الاحتياجات التنموية او الخطط الاستراتيجية على صعيد مجلس المحافظة والمجالس المحلية، والمؤسسات ذات العلاقة وغيرها من وثائق ذات صلة.
- متابعة ومراجعة كافة مخرجات عمليات البحث وجمع المعلومات والتحليل التي نفذتها الفتيات و النساء المبادرات.
- حضور جلسات النقاش مع الاهالي والفئات المستهدفة وجلسات النقاش مع صناع القرار.
- كتابة الورقة بشكلها النهائي بعد أخذ التغذية الراجعة من كافة الأطراف وإدخال التعديلات التي تقتضيها المنهجية وأهداف الورقة.

هذه الورقة موجهة الى صناع القرار في لواء الأزرق وبشكل رئيسي مدري الصحة ومجلس المحافظة واعضاء المجلس والمجلس البلدي والفرق الادارية الفنية القائمة على عملية تحديد الاحتياجات التنموية في لواء الازرق.

أهداف الورقة

تَهدف هذه الورقة الى تحقيق الأهداف التالية:

- الإسهام والمشاركة في عمليات تحديد الإحتياجات التنموية وتقييم الخطط والسياسات التي تم إعتمادها.
- بناء قدرات الفتيات والنساء على المهارات القيادية وضمان إنخراطهن في المشاريع الوطنية. بما يساهم في الحد من الفجوات الجندرية في كافة مناطق المملكة ولا سيما المناطق المستهدفة.
- فتح حوار مع صناع القرار حول الالوايات والاحتياجات التنموية للفئات المستهدفة من المبادرة ومأسسة آليات النقاش والحوار حول تلك الاحتياجات.
- الإسهام في تطوير نظام المساءلة الشعبي والوطني من خلال ضمان إنخراط المواطنين في عمليات النقاش العام.
- تحسين مستوى الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين.

السياق القانوني

كفلت التشريعات الوطنية حق التمتع بأعلى مستوى من الصحة، حيث نصت المادة السادسة من الدستور على أن الاردنيون أمام القانون سواء لا تمييز بينهم، واشارت الفقرة الخامسة من ذات المادة على ان القانون يحمي الأمومة والطفولة والشيخوخة ويرعى النشئ وذوي الإعاقات ويحميهم من الاساءة والاستغلال.

واشارت المادة 7 من الدستور الى أن أي إعتداء على الحقوق والحريات العامة جريمة يعاقب عليها القانون. كما اشارت المادة 128 لا يجوز أن تؤثر القوانين التي تصدر بموجب هذا الدستور لتنظيم الحقوق والحريات على جوهر هذه الحقوق او تمس اساسياتها.

كما أن قانون الصحة العامة والذي تم بموجبه تنظيم الحق في الصحة وأناط بوزارة الصحة متابعة الاشراف والرقابة على الحق في الصحة حيث ان من اهداف الوزارة الحفاظ على الصحة العامة بتقديم الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية والرقابية، وكذلك تنظيم الخدمات الصحية المقدمة من القطاعين العام والخاص والاشراف عليها، وتوفير التأمين الصحي للمواطنين في حدود الامكانات المتوافره لديها[5]. كما تقوم رسالة وزارة الصحة على تقديم الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية والقيام بالدور التنظيمي والرقابي على الخدمات المرتبطة بصحة وسلامة المواطن بعدالة وجودة عالية وبالاستخدام الأمثل للموارد وبالشراكة الفعالة مع الجهات ذات العلاقة ضمن سياسة صحية شاملة[6]، وتهدف وزارة الصحة الى تحسين جودة وسلامة خدمات الرعاية الصحية وضمان استمراريتها، و المساهمة في الحد من انتشار الأمراض غير السارية، وتعزيز خدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة وصحة الطفل، وتطوير البنية التحتية لمؤسسات الرعاية الصحية الأولية والثانوية[7].

كما انه لابد من الاشارة الى ان حدود مسؤولية البلدية بالنسبة لإنارة الشوارع ومتابعة تحسينها وصيانتها تقتصر على الشوارع التي تقع داخل حدود التنظيم للبلدية اما الشوارع التي تقع خارج حدود التنظيم فإن مسؤولية صيانتها تقع على عاتق وزارة الاشغال العامة.

المشكلة

عدم أخذ رأي السيدات في تحديد الإحتياجات التنموية للمجتمع المحلي مما يعيق ممارسة الحقوق.

مبادرة ايد بايد بنحمي الأم و الوليد

تتمثل المشكلة في عدم وجود قسم ولادة يخدم سكان قضاء الأزرق، حيث أن قضاء الأزرق يبعد عن أقرب مستشفى في الزرقاء بحدود(70) كيلو متر مستشفى الزرقاء الحكومي، وهذا من شأنه أن يعرض سلامة الأم والجنين للخطر، حتى أن سيارة الإسعاف قديمة جداً ولا يتوافر فيها الخدمات الطارئة الرئيسية لسيارات الاسعاف .
يضم قضاء الأزرق مناطق العين البيضاء والازرق الجنوبي والازرق الشمالي والصفاوي وحي حمزة وحي التطوير، والمنطقة بشكل عام هي منطقة حدودية ما بين العراق السعودية وسوريا، و يقدر عدد السكان ما يقارب (23 الف نسمة) بإستثناء اللاجيئن السوريين وعددهم (8 الاف نسمة) تقريباً.
يوجد في الأزرق مركز صحي شامل وبحاجة الى إعادة تأهيل حيث يعاني من نقص في الكوادر الطبية والتخصصات، ونقص في المختبرات وقسم الأشعة غير مفعل الا يوم في الاسبوع وفي الغالب مختص الاشعة غير موجود، و قسم الأمومة والطفولة متوفر ولكن لا يوجد قسم للولادة ولا يوجد قابلة قانونية. أما بالنسبة للمستشفى العسكري لا يتوافر فيه قسم للولادة وبحاجة الى المعدات والكوادر الطبية المتخصصة.

تحليل المشكلة التي تناولتها المبادرة

لا بد من الاشارة الى ان عدم وجود قسم متخصص بالولادة في قضاء الازرق يشكل تحدياً أمام النساء والاطفال والاسر في المنطقة إذ تتعرض النساء الى العديد من المشاكل الصحية والمضاعفات التي تحول دون تمتعهن بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه، كما أنه يؤثر على صحة المواليد وزيادة خطر تعرضهم للأمراض والإعاقات نتيجة بعد المسافة وعدم توفير الخدمات الصحية في الوقت المناسب.
كما أن منطقة الأزرق تمتاز بالمزيج السكاني الفريد والمتنوع ، ومناطقها السياحية مثل قلعة الأ زرق وقصر عمره وقصر الحراني وفيها محمية الشومري البرية وفيها محمية الشومري المائية بالاضافة الى نزل المحمية بالاضافة للعديد من المشاريع والحرف اليديوية.

وتحتوي الازرق على أحواض المياه العذبة والمالحة، حيث أن ملح الازرق يعتبر من أجود أنواع الأملاح على مستوى المملكة، كما أنها تعتبر منطقة زراعية تتنوع فيها أصناف الاشجار مثل الزيتون والرمان والخضروات وغيرها. بالاضافة للثروة الحيوانية من الاغنام والابقار. كما تمتاز بالمأكولات الشعبية مثل الخبز العربي المعروف على المستوى المحلي، بالاضافة الى الموارد الطبيعية الأخرى مثل الأتربة النادرة التي تستخدم في العديد من الأغراض.

أمام هذه المعطيات والمَيز التنفاسية على الصعيد المحلي للأزرق فإنه لا يتوافر من ضمن المرافق الصحية قسم للولادة الأمر الذي يترتب عليه العديد من الآثار السلبية للمرأة والطفل والأسرة بشكل عام وبالتالي يؤثر على قدرة المرأة والاسرة كمكون إجتماعي من الانخراط والاسهام ايجابياً في قضايا التنمية المحلية.
إذ يتسبب -عدم وجود قسم ولادة- بزيادة الكلف على الأهالي من خلال إستخدام السيارات الخاصة أو سيارات الأجرة لإسعاف النساء الى أقرب مستشفى في مدينة الزرقاء، بالإضافة الى مخاطر الطريق التي يتعرضون لها[9].

تشير عمليات جمع المعلومات التي قام بها فريق المبادرة الى وقوع العديد من حالات الولادة على الطريق خلال عمليات النقل ولعدم جاهزية الفريق يودي ذلك الى نقص في الاكسجين للجنين مما يتسبب بالوفاة أو الاعاقة[10]، هذا بالاضافةالى المخاطر الجانبية الأخرى التي يمكن أن تتعرض لها الأم خلال هذه العملية.

طورت جمعية سيدات الازرق التعاونية المنتجة مبادرة ايد بايد نحمي الام والوليد وتم تدريب الفريق على برنامج بناء قدرات حول كسب التأييد والعنف المبني على النوع الاجتماعي ومهارات القيادة، وبعدها تم عقد العديد من اللقاءات والاجتماعات والجلسات النقاشية لتحديد الاولويات والاحتياجات في منقطة قضاء الازرق.

تبين بأن أهم أولوية وإحتياج هي في قطاع الصحة وتحديداً عدم وجود قسم ولادة، وتم بناء التصور العام للمبادرة ورسم خطة العمل، وتم تشكيل لجنة متابعة من السيدات المبادرات في المنطقة للعمل على المبادرة، وتم عقد إجتماعات مع صناع القرار ومنهم مدير قضاء الأزرق حيث دعم المبادرة وأكد على أهميتها وضروروتها للمنطقة، وتم عقد إجتماعات مع رئيس بلدية الازرق حيث كان موقفه داعم للمبادرة ومن المؤيدين للمبادرة وشارك في اغلب النشاطات التنفيذية للمبادرة [12].

وتم عقد إجتماع مع مدير الصحة ودعم المبادرة ودعم المبادرة وقدم خيارات المكان في المركز الصحي لتأسيس قسم الولادة، كما أن أعضاء مجلس المحافظة كانوا بشكل عام مؤيدين الا انه لم يتم ادراج استحداث القسم على أولويات مجلس المحافظة في دليل الاحتياجات التنموية للمحافظة[13].

بعد ذلك تم تنظيم العديد من اللقاءات مع النائب فيصل الاعور وتم تنظيم مقابلة مع وزير الصحة في عام 2018 حيث استجاب ووجه الى ضرورة إدراج ذلك على خطة عام 2019 ، وحسب المعلومات التي جمعها القائمون على المبادرة ت بأنه لا يمكن المضي قدماً في إنشاء المستشفى لعدم وجود مخصصات في الوزارة. وتم توقيع عريضة من أهالي المنطقة وتم تقديمها الى رئاسة الوزراء من خلال النائب فيصل الاعور[14].

وقام سعادة النائب فيصل الاعور بمخاطبة دولة رئيس الوزراء بمذكرة حول إنشاء المستشفى، ورد وزير التخطيط[1] على دولة رئيس الوزراء بالإعتذار عن المضي قدماً في تخصيص المبالغ لإنشاء مستشفى كون المشروع غير مدرج ضمن البرنامج التنفيذي التنموي لعام 1016 – 2019،

وتلا ذلك توجيه سعادة النائب سؤالاً للحكومة حول نقص الكوادر وتمت الإجابة على السؤال البرلماني بأنه تم تعزيز الفريق الفني في مركز صحي الازرق[16].

وفي بداية 2020 تم الإفادة بأنه سيتم تجهيز وتحضير قسم طوارئ متكامل يشمل الولادة والمختبر والاشعة في قضاء الازرق، وهناك مخاطبات من وزارة التخطيط لعمل جدوى إقتصادية متكاملة لمتطلبات هذا القسم للبحث عن مصادر مالية لتنفيذه، وعلى الرغم من ذلك الا انه لم يتم إدارج تطوير القسم من ضمن الاحتياجات التنموية للمنطقة.

ما تم إستخلاصه من العمل في المبادرة

- ان الغياب الحقيقي والفعلي لمنهجية واضحة لتحديد الاحتياجات التنموية من شأنه ان يؤثر على حقوق الافراد في المنطقة ويؤدي الى التركيز على أمور ومشاريع قد لا تشكل اولوية حقيقية وبالتالي تؤدي الى فشل العديد من الشماريع على الصعيد المحلي.
- إنخراط المرأة في كافة نشاطات واجراءات العمل العام من شأنه ان يؤثر على اجراءات واليات صناعة القرار المحلي والتنموي وبالتالي لفت نظر صناع القرار على المستوى المحلي الى الاولويات التي تعزز وتدعم انرخاط المرأة في كافة مناخي الحياة كشريك حقيق وليس صوري.
- مؤسسات النجتمع المدني معنية بشكل كبير في تطوير ادواتها ووسائلها للإنخراط ايجابيا في كافة النشاطات وتأخذ على عاتقها الدور الريادي في الحوارات والشناطات على المستوى المحلي وبالتالي التأثير على اجراءات عملية صنع القرار.
- لا تزال عمليات صنع القرار على السمتوى المحلي وفقا لقانون البلديات وقانون اللامركزية تحتاج الى مزيد من النقاش والتطوير والتعديل لضمان تناسق كافة المؤسسات على المستوى المحلي وتكاملها بما يحقق اعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة والخدمات والعمل التنموي المحلي.

توصيات الورقة

خلال عملية تنفيذ المبادرة وتحليل النتائج والتحديات يمكن الاشارة الى مجموعة من التوصيات لابد من مراعتها لتحسين عملية صنع القرار على الصعيد المحلي والتنموي وهذا يتعلق بالضرورة في الاطار القانوني الذي ينظم عملية صناعة القرار على المستوى التنموي والخدمي وذلك على النحو التالي:

على صعيد التشريعات

- تطوير آلية تحديد الاحتياجات التنموية على صعيد مجلس المحافظة وعلى صعيد البلديات وذلك بتنظيم قانوني واضح يقوم على توسيع دائرة المشاورات مع كافة الجهات والفاعلين على المستوى المحلي والتنموي.
- مراعاة تمثيل النساء والفتيات والشباب في كافة مراحل عملية تحديد الاحتياجات التنموية.
- مراجعة قانون البلديات وقانون اللامركزية بحيث يتضمن إعادة رسم للمهام والاختصاصات بين مجلس البلدية والمجلس المحلي والمجلس التنفيذي ومجلس المحافظة بشكل لا يجعل أي إحتمال للتضارب والتعارض.
- ان يتضمن القانون نصوصاً تضمن مشاركة مؤسسات المجتمع المحلي وتمثيلها في تلك المجالس.

على صعيد السياسات

- تبني آليات شراكة مع مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات في كل منطقة في عملية تحديد الاحتياجات التنموية.
- إدراج استحداث قسم للولادة في مركز صحي الازرق ضمن اولويات القضاء والمحافظة للعام 2020 ورصد المخصصات اللازمة.
- تقديم مقترح من المجلس التنفيذي لمجلس المحافظة بضرورة دراسة استحداث قسم للولادة في المركز الصحي.
- استمرار العمل وكسب التأييد على استحداث قسم ولادة في لواء الازرق من خلال استدامة النقاش مع صناع القرار في المنطقة.